المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

سلسلة اصدارات المركز (٥)

الحوار الوطني في السودان:

واقعه ومآلاته

(ورقة نقاشية)

د. حمد عمر حاوي

يونيو ٢٠١٤م

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

الحوار الوطنـي في السودان: واقعه ومآلاته

(ورقــة نـقاشـــية)

د. حــمد عــمر حـــــاوي
عميد البحث العلمي ــ جامعة بحري
Email: Hamadhawi@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوار الوطني في السودان: واقعه ومآلاته

(ورقــة نقاشــية)

لقد وصل الوضع العام في السودان حتى العام ٢٠١٤ إلى درجة كبيرة من الإحتقان والتشرزم السياسي والتوتر الاجتماعي والتدهور الإقتصادي والتمزق القبلي والتمذهب الديني والحروب الأهلية، وهو حال مالم يتم الإنتقال منه سلمياً لتأسيس دولة العدالة والمواطنة يمكن أن ينزلق بالبلاد إلى فلتان أمني مصحوب بدرجة عالية من التشظي والميل للإنتقام والتشفي يصعب معه السيطرة على الأحداث أو التحكم فيها أو توجيهها، ولا توجد أي بارقة أمل أخرى .. حتى الآن بخلاف الحوار ـ في إحداث إنفراج، حتى الإنتخابات القادمة في العام ٢٠١٥ ينظر إليها كفتيل أزمة جديد في ظل المقاطعة المعلنة من غالب القوى المعارضة وتصارع داخل الحزب الحاكم وأفراده، والتصارع داخل المكونات الأخرى المتوالية معه. لهذا فالحوار الوطني ملائم من حيث توقيته وموضوعه.

في يناير ٢٠١٤ ألقى رئيس الجمهورية خطاباً أعلن فيه إطلاق حوار شامل سعياً للوصول إلى توافق شامل حول القضايا العديدة والمعقدة التي تواجه السودان، حيث يلاحظ على هذا الخطاب:

١. أنه جاء في وقت لا يوجد فيه أى مخرج آخر خلاف الحوار بعد دخول النظام في أزمات متراكمة وفشل المعارضة في طرح البديل المقنع أو تنزيل أفكارها لأرض الواقع، بالإضافة للتمزق الإجتماعي والسياسي العميق.

٢. إن ما جاء في الخطاب من تشخيص للمشكلات السودانية يتفق حوله غالب الشعب السوداني على الأقل.

٣. جاء في الخطاب إعتراف بأن الهيمنة على السلطة من خلال صيغة المغالبة غير مجدية وغير مطلوبة، بل إعتراف بفشل المنهج الإنفرادي لأي فرد أو فئة أو حزب في إدارة البلاد والنهوض بها.

٤. جاء في الخطاب اعتراف بأن الإنتخابات القادمة لن تحل المشكلة حتى وإن خاضها المؤتمر الوطني وفاز بها.

بدأت عقبات الحوارالوطني منذ اليوم الأول لإعلانه، وذلك عبر الحديث عن وجود تيارات داخل المؤتمر الوطني غير متحمسة للحوار، وبالتالي فإنها ستعمل على عرقلته، بدأ هذا الحديث بالقول بأن ما تلاه البشير هو نسخة معدلة من الخطاب بعد أن تم التحفظ على الكثير مما كان سيعرضه من تنازلات وتركها لتكون موضوعات للحوار. وبفعل عدم الثقة المترسخ بين الحكومة والمعارضة رجّحت بعض القوى المعارضة عدم جدية الحكومة في إجراء حوار مثمر يقود إلى تغيير حقيقي تقبله الحكومة، لهذا أعلنت عدم تجاوبها مبدأً مع الدعوة للحوار، فيما طالبت فئات أخرى بتهيئة الجو العام أو حتى المطالبة بضمانات.

عموماً، كان هناك تفاؤل وتجاوب شعبي كبير مع الحوار، كما أن القوي السياسية المشاركة في السلطة والكثير من القوى المعارضة قبلت الحوار مبدأً بل وتحمست له مثل حزب الأمة والمؤتمر الشعبي والإصلاح الآن،بينما قاطعته أحزاب أخرى منها الشيوعي والمؤتمر السوداني وغيرها وقد اشترط بعضها تهيئة الأجواء للحوار.

التحالف المعارض والجبهة الثورية يريان أن الحل السلمي الشامل يتطلب إجراءات جدية لبناء الثقة وتهيئة المناخ السياسي وفي مقدمة ذلك وقف الحرب ومخاطبة الأزمة الإنسانية وإلغاء جميع القوانيين المقيدة للحريات والإنتقال من الحرب الي السلام ومن الشمولية الي الديمقراطية، الإتفاق على آلية مستقلة لإدارة الحوار، والإتفاق على خارطة طريق واضحة تنتهي بترتيبات إنتقالية بما في ذلك قيام حكومة إنتقالية تنفذ ما سيتم التوصل اليه، وان تعمل الحكومة الانتقالية علي عقد مؤتمر دستوري بمشاركة جميع القوي السياسية والاجتماعية بدون استثناء لمناقشة كل قضايا الوطن والتوصل لخطوط عريضة لحل شامل لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوصل لموشرات للدستور الدائم

وطريقة صياغته وإقراره ووضع قانون انتخابات ديمقراطي تجري بموجبه انتخابات نزيهة وديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية[1]

ورغم أن الحكومة ترفض من جانبها مبدأ الشروط المسبقة وتعتبر أن كل ما سبق من مطالب ممكن فقط كنتائج للحوار نفسه وأنها طالبت الأحزاب بالإنخراط في الحوار دون شروط، الأمر الذي يستدعى هو الآخر حواراً للوصول لتفاهمات حول هذه المطالب وتحديد ماهيتها وطبيعتها وما إذا كانت تمثل شروط مسبقة أم مجرد متطلبات ضرورية لبدء الحوار. الواضح أيضاً أنه وحتى حال قبول الحكومة بها فإن الوصول لهذه المطالب أو الإتفاق حولها أو حتي تنزيلها لأرض الواقع يقتضي التحاور المستمر بين جميع الأطراف.

وعموماً، فقد استجابت الحكومة جزئياً لهذه المطالب عندما أعلن الرئيس في خطابه في جلسة تشاورية للمتحاورين تعهد الحكومة بتأمين حرية الإعلام، وتمكين الأحزاب من التحرك الشعبي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومنح ضمانات للحركات المسلحة للمشاركة في الحوار.

بدأت ترتيبات الحوار متأخرة وبعد تجاذبات طويلة داخل الحكومة وبينها وبين الذين قبلوا الإنخراط في الحوار وذلك بالإتفاق على الآلية المقترحة (٧أعضاء يمثلون المعارضة+٧ أعضاء من الجانب الحكومي) أو ما عرف بلجنة (٧+٧) وسمت المعارضة ممثليها.

وعموماً يلاحظ أنه، في الفترة التي أعقبت إطلاق الحوار الوطني، ساد جو نسبي من الحريات كان أبرز نتائجه إحياء النشاط السياسي للأحزاب وبروز إنتقادات لأداء الحكومة على صفحات الصحف وكشف لملفات الفساد، إلا أن بعض الأحداث اللاحقة نظرت إليها أحزاب المعارضة على أنها تمثل تراجعات عن خط الحوار الوطني وأنها أدت إلى عزوف البعض عنه الحوار وفتور الحماس له. مثلت هذه الأحداث عقبات تجابه الحوار الوطني.

---

[1] بيان مشترك بين قوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية السودانية ٢٠١٤/٤/٨ http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٤٤٠٤٣.htm

عقبات الحوار الوطني

١. في شهر مايو ٢٠١٤ تم اعتقال الصادق المهدي أبرز الذين قبلوا دعوة الحوار وتحمسوا لها، تم إعتقاله لنحو شهر بواسطة جهاز الأمن بسبب إتهامه لقوات الدعم السريع التابعة لجهاز الأمن الوطني بإنتهاكات لحقوق الإنسان، واحتجز أيضا في يونيو زعيم حزب "المؤتمر" المعارض إبراهيم الشيخ وأحد زعماء المعارضة البارزين.

٢. استمرت الرقابة على الصحف ومنع النشر وإيقاف بعض الصحفيين عن الكتابة وإيقاف بعض الصحف عن الصدور ومنع النشر في بعض القضايا. وحتى الأمس فقد علق جهاز الأمن صدور صحيفة الصيحة التي استأنفت عملها بعد قرار إيقاف مماثل إستمر لما يقارب الشهرين، حيث صدر منها عدد واحد قبل أن يتم تعليقها للمرة الثانية ولأجل غير مسمى من قبل جهاز الأمن وبإخطار شفاهي فقط[٢] كما علق صدور صحيفة الجريدة. وهدد وزير الإعلام أحمد بلال عثمان كل من يكتب على المواقع الإسفيرية منتقداً لسياسات الحكومة.

٣. تمت بعض الإعتقالات والمحاكمات لناشطيين سياسيين خصوصاً من حزب البعث والمؤتمر السوداني وغيرها.

بات ينظر لمثل هذه السياسات من قبل المعارضين وكأنها تمثل تراجع عن مسيرة الحوار الوطني، أو على الأقل أنها لا تشجع أو تصب لصالح الإتهامات بأن الحكومة لا تريد حواراً يقود إلى تغيير حقيقي. د. الطيب زين العابدين يرى أن الحكومة قد تعاملت باستهانة غير مبررة في إضعاف مشروع الحوار الذي ابتدرته، وكانت تعلم المطلوب منها لتهيئة مناخ الحوار... وبعد تردد قبلت الحكومة أن تخطو خطوة في اتجاه تلك المطالب ثم انتكست عن ذلك خطوات إلى الوراء حين اعتقلت الصادق المهدي وابراهيم الشيخ وبعض النشطاء السياسيين من حزب البعث ومصادرة الصحف ووقفها، والجزم بأن الانتخابات قائمة في

---

٢ http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٥٥٦٠٣.htm

موعدها وليس هناك حكومة انتقالية، وإجازة تعديل قانون الانتخابات من قبل البرلمان والدفع بتعديل الدستور[٣].

وعموماً، وبعد مضي أكثر من نصف العام على إطلاق دعوة الحوار يبدو أنه لم يتحقق تقدم ملحوظ بإستثناء الإتفاق على آلية الحوار وتسمية أعضاء لها.

الوضع الراهن للحوار الوطني

استمرت الحكومة في البت منفردةً في بعض القضايا الجوهرية التي كان يمكن أن تكون ضمن موضوعات الحوار ويشكل حسمها بتوافق قومي فرصة لبناء الثقة وتحقيق إجماع يسهم في دفع عجلة الحوار، من ذلك أن الحكومة قد أجازت التعديلات على قانون الإنتخابات وسمت رئيس للجنة القومية للإنتخابات دون مشاركة المعارضة، وبدأت في استعداداتها للإنتخابات القادمة ٢٠١٥ على مستوى أبنية حزبها القاعدية مع الإعلان عن عدم تأجيلها. قال محمد الحسن الأمين عضو المجلس الوطني والنافذ في حزب المؤتمر الوطني: أن الحوار سيمتد إلى ما بعد الإنتخابات، وأنه لا يوجد ربط بين الحوار الوطني والإنتخابات، وأنه هناك قضايا لا يمكن حسمها قبل الإنتخابات مثل الدستور والمستقبل السياسي[٤] وقال ان المؤتمر الوطني لم يتعهد لأي حزب بأن يتمخض الحوار عن حكومة انتقالية.

وبتقييم حزب الإصلاح الآن فإن الحكومة قد قامت بنسف الحوار بنفسها نتيجة للإنتهاكات المتكررة، وعليه، فهي ترى أن الحوار قد وصل الي نهايته و ذلك بسبب تصرفات المؤتمر الوطني و عدم تحليه بالمسؤوليه اللازمه.[٥] أما حزب الأمة القومي فقد أعلن قرارًا بتجميد نشاطه في مسيرة الحوار الوطني الى حين استجابة المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) الى ستة شروط حددها في الحريات ومشاركة الحركات المسلحة في الحوار وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين

---

[٣] الطيب زين العابدين: ماذا تبقى في أجندة الحزب الحاكم؟: الراكوبة -http://www.alrakoba.net/news-action show-id-١٥٥٧٠٤.htm

٤ http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٥٥٦٠٤.htm

٥ بيان من حركة الإصلاح الآن ٢٠١٤/٧/٦

وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، معتبراً ان المؤتمر الوطني يفتقد المصداقية في عدم الوفاء باستحقاقات الحوار. وعلى المستوى الكاديمي، فقد قال الساعوري ان الحوار الوطني الآن اصبح بلا مستقبل مشيرا الى ان أهم قضايا الحوار الوطني وهو قانون الانتخابات انفرد المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في إجازته و تعديله.[٦]

الحكومة من جانبها تعلن أنها ملتزمة بالحوار كخيار استراتيجي، ومع ذلك فهي ملتزمة بالإستحقاقات الإنتخابية كحق للجميع وأنها لن تتدخل في /أو تأخر عمل مفوضية الإنتخابات، وأنها لا يمكن أن تأجل الإنتخابات بدون إتفاق على ذلك مع استعدادها لقبوله كأحد مخرجات الحوار، وأنها ماضية في الحوار وقد حدد الرئيس يوم بعد غد الخميس ٢٠١٤/٧/١١ للقاء الآلية المقترحة للحوار لتفعيلها.

تشير هذه الدلائل إلى أن الحوار الوطني الآن يعد في حالة بيات شتوي، إلا إذا حدث إختراق جوهري من خلال ما أعلنه رئيس الجمهورية من نيته لقاء آلية الحوار الوطني المسماة (٧+٧)

تحديات الحوار الوطني

يرى د. الطيب زين العابدين أنه: (لم يعد للمؤتمر الوطني أية خريطة طريق لإصلاح حال البلاد، وسيظل حبيساً لسياساته القديمة في تجنيد المليشيات القبلية واسترضاء الكيانات الجهوية والعرقية واستنزاف موارد الدولة من أجل الكسب السياسي، ولن يجرؤ على محاربة الفساد الذي تمكن في كامل أجهزة الدولة، وسيبقى معزولاً من التواصل مع العالم الخارجي لأن للعالم مطلوبات لا يستطيع الوفاء بها، وستظل ضائقة المعيشة تعصف بمعظم أهل البلاد وتنحدر قيمة الجنيه السوداني إلى قاعٍ جديد يهدد الاقتصاد الكلي بكوارث متلاحقة. وستبقى

---

٦ غازي صلاح الدين: الراكوبة: http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٥٥٧٠٥.htm نقلاً عن صحيفة الصيحة.

قيادات المؤتمر الوطني تجتر ذات الشعارات القديمة التي استهلكت. ولن يدوم هذا الحال لوقت طويل)[٧].

كما أنه لا يمكن أن تقوم انتخابات حرةونزيهة يشارك فيها الجميع تفلح في نزع فتيل الأزمة إلا بعد سلسلة من الإصلاحات المطلوبة منها فك الإرتباط بين الحكومة وحزب المؤتمر الوطني، وإطلاق الحريات وتعديل بعض القوانين والتوافق على قانون الإنتخابات ولجنة الإنتخابات وإيقاف الحروب وغيرها، بالتالي، فإن الإنتخابات المقبلة مطلع ٢٠١٥ لن تحل مشكلة بل تخلق المزيد من الإستقطاب والتدهور . بالتالي لا يوجد بديل مجد للحوار.

ومن الممكنات أيضاً أنه يمكن أن تراجع الأحزاب موقفها من الحوار إذا لمست جدية من المؤتمر الوطني مصحوبة بتقديم ضمانات، فموقفها الحالي قابل للمراجعة، فما أعلنه حزب الأمة هو (تعليق) للحوار وليس إلغاء، قال غازي صلاح الدين: (رغم أن موقف الحركة (حزب الإصلاح الآن) هو المقاطعة لكنها لن تعمل على تطبيق ذلك الموقف على أرض الواقع إلا في ظل توافق مع القوى السياسية الأخرى. هذا الموقف أيضا كان فيه احتياط أخير، وإن كان ضئيلا، لعودة الحكومة عن قراراتها والانخراط في حوار جدي)[٨]. الأحزاب التي قاطعت الحوار مبدأً كانت تقول أنها تؤمن به هدفاً استراتيجياً لكنها بحاجة لضمانات وتهيئة أجواء للحوار. وعموماً، وحتي يثمر الحوار، فإن هناك قضايا جوهرية لا بد من حسمها أولاً، وهي بمثابت مقومات ضرورية لحوار وطني سوداني ناجح، وهي:

المقومات الضرورية لحوار سوداني ناجح:

١) الاتفاق على هدف واضح للحوار. هل يهدف الحوار لتفكيك الوضع القائم أم تعديله وإصلاحه، أم إشراك المعارضين في السلطة، أم الإتفاق على برنامج عمل تنفذه حكومة مؤقتة

---

[٧] المرجع السابق نفسه.

[٨] غازي صلاح الدين: الراكوبة: http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٥٥٧٠٥.htm نقلاً عن صحيفة الصيحة.

أو إنتقالية أو حكومة كفاءات وطنية؟ وما هو مصير القائمين على الأمر الآن؟ وما سبق من سياسات؟ أعتبر الأفندي أن المسكوتعنهفيالحوارالسوداني هومصيرالنظاموأنصاره إذا ما أفضى الحوار إلى تغيير حقيقي، ذلك أن أيا من الأطراف لم يناقش، ناهيك عن أن يحسم، مسائل مثل مطالبة المحكمة الجنائية بمثول الرئيس السوداني أمامها، أو الاتهامات الكثيرة الموجهة لأركان النظام القائم بانتهاكات حقوق الإنسان والإثراء من المناصب.لم تناقش جهة كذلك مصير قيادات الخدمة المدنية والمؤسسات العسكرية والأمنية التي وصلت إلى مواقعها الحالية بسند من النظام القائم.

وفي ظل غياب التوافق على مثل هذه القضايا، وفي ضوء الخطاب الاتهامي من المعارضة للنظام، ووصفه ومن ناصروه بكل نقيصة، فإنه من غير المتوقع أن يقدم النظام على حوار حقيقي لأنه سيكون خطوة انتحارية.

ويرى الأفندي أن هذا الأمر يتطلب مناقشة صريحة وعلنية لقضايا العدالة الانتقالية[٩] والضمانات الديمقراطية وحيادية الجيش والخدمة المدنية والأجهزة الأمنية والشرطة وغيرها، وعدم تسييسها أو اللجوء إلى عمليات تطهيرجماعية. تهيئة الظروف المناسبة للحوار مثل وقف الحرب والعداء واطلاق سراح المعتقلين، وكفالة الحريات العامة...

٢) تحديد اجندة الحوار وترتيبها حسب الأولوية.

٣) إشراك حاملي السلاح وكيفيته.

٤) الإتفاق على الجدول/ الجداول الزمنية للحوار.

٥) الاتفاق على وسيلة اشراك الراي العام. فالحوار حتى الآن لم يوفر مساحات للمجتمع المدني أو قنوات لسماع الصوت الشعبي، فالأزمة الوطنية السودانية أكبر من أن يحلها سياسيون وحزبيون فقط ومتهمون في مبدئيتهم وتمثيليتهم للشعب؛ والأحزاب المشاركة لا تمتلك تفويض للحوار بالإنابة عن الشعوب أوالقضايا الوطنية. إن خلاصة ما سطره الكاتب

---

[٩] وردت المطالبة بها أيضاً في ورقة مركز السودان المعاصر للدراسات والإنماءحول مفهوم الحوار الوطني ؛ ورؤيته في الحوار http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-١٤٥٨٩٣.htm

لصحيفة الرأي العام تعليقاً على خطاب الرئيس الذي سمي بالوثبة أنه: (ما لم تكن هناك وثبة شعبية حقيقية ومشاركة كاملة لفرض التغيير المطلوب، فلن تكون هذه الدعوة أكثر من آلية لرفع المزيد من المتسلقين والمنتفعين للنظام وتفويت لفرصة تغيير حقيقية).

خاتمـــة:

يعتبر الشعب السوداني هو صاحب المصلحة الحقيقية في إنجاح الحوار الوطني والوصول إلى توافقات تزيل عنه رهق الإستقطاب والحروب والمعاناة. قد تكون للحكومة مصالحها وهواجسها، كما للأحزاب الأخرى أيضاً، وقد أثبت التاريخ السوداني أن صراعات الأحزاب(في الحكومة أو المعارضة) كثيراً ما تفوّت على المواطن مصلحته، بالتالي لابد من إشراك المواطن السوداني في حوار شفاف يكون هو القائم عليه، كمايحتاج للتوعية بذلك وبدوره في الحوار. منظمات المجتمع المدني في ظل العزوف عن السياسة الحالي هي الأقرب لنبض المواطن والكثر إلتصاقاً به،بالتالي هناك حاجة لإعطائها دوراً فاعلاً في الحوار مع بناء قدراتها وتأهيلها. يمثل ذلك إحدى ضمانات نجاح الحوار الوطني في السودان.

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

منظمة مجتمع مدني تعمل على تعزيز الديمقراطية المفضية لتنمية مستدامة متوازنه تحقق كرامة البشر الانسانية بغض النظر عن فروقات الدين واللون والعرق وغيرها من عناصر التمييز السلبي التي تنتهك مبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها في الاديان والاعراف السليمة والقوانين.

الخرطوم -المعمورة - شارع عبيد ختم - جنوب مستشفى الشيخ التخصصي

Khartoum, Al-mamora, Abied Khatim st, south of Al-shiekh Hospital

Tel : 0112365317 - 0183522875

E-mail : scdd2014@gmail.com

www.scdd-sd.org